

بَحْث

استخدام الذَّكَاةِ الاصْطِنَاعِي فِي الْإِفْتَاءِ حَكْمَهُ وَضَوَابِطَهُ

بَحْثٌ مَقْدَمٌ

ضَمَنَ مَحْوَر: الْإِفْتَاءِ فِي عَصْرِ الذَّكَاةِ الاصْطِنَاعِي

أ.د. فَايِدُ مُحَمَّدُ سَعِيدُ

رَئِيسُ اللِّجْنَةِ الشَّرْعِيَّةِ لِلْمَجْلِسِ الْأَوْرُوبِيِّ لِلهَيْئَاتِ وَالْمَرَاكِزِ وَالْقِيَادَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

لندن. المملكة المتحدة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد،

فإن تطوير الذكاء الاصطناعي في مجال الفتيا، وقيامه ببعض مهام المؤسسات الإفتائية في إصدار الفتاوى، أمر لا شك أنه بحاجة إلى مزيد من الدراسة، ووضع القواعد والضوابط المنظمة له، خاصة مع خطورة أمر الفتيا وعظيم مكانتها؛ إذ إنها ليست مجرد إبداء رأي أو إخبار بآراء الفقهاء في المسألة، وإنما الأمر يحتاج إلى مزيد من سعة الاطلاع بالعلوم الشرعية عامة، والآراء الفقهية خاصة، والإلمام بأعراف المجتمعات، وما يوافق الشرع منها، وما يخالفه، وغير ذلك من الأمور التي تعد من المعايير الأساسية في إصدار الفتاوى للناس.

وقد أطلق عليها العلامة الدكتور محمد كمال الدين إمام -رحمه الله- اسم "الفقه المتحرك"، وهو الفتاوى التي يسألها الناس، فيذهب الفقيه ليحيط في المذاهب، أو المذهب المتبع لديه، عن طريق النظر في أصوله ونصوصه، ويحيط عن هذا السؤال الخاص بحالة محددة^(١)، وقد سماه متحركاً؛ لأنه غير ساكن ولا ثابت، بل هو دائم التحرك بناءً على تحرك الحياة، وتحرك وتنوع الأسئلة الموجهة إلى الفقيه، واستعمال الفقيه للرخيص، كالضرورة، أو المرض، أو الحاجة، والتي قد ينتقل فيها المفتي للسائل من حالة إلى أخرى، بحسب أحوال كل شخص وظروفه؛ فضرورة من في بريطانيا غير ضرورة من في مصر، وضرورة الغني غير الفقير، فكيف تكيف الضرورة هنا؟ ولو كانت الإجابة واحدة، لضاق الناس بذلك، ولعارض ذلك هدف الشرع وفلسفته في جعل الضرورة مدخلاً مهماً للتيسير على الناس، كل بحسب حاله وظروفه.

ذلك، وغيره من الأمور الأساسية في عملية إصدار الفتاوى الفقهية، يستوجب تسليط الضوء على ما استجد حديثاً من تدخل الذكاء الاصطناعي في مجال الفتيا، ومحاولة بيان مدى انضباط ما

(١) انظر: مقدمة لدراسة الفقه الإسلامي ونظرياته العامة، د. محمد كمال الدين إمام، (ص ١٢٧) ط ١: دار المطبوعات الجامعية - مصر ٢٠١٢ م.

يُصدره من إجابات إفتائية، وذلك بالمقارنة مع الإجابات الإفتائية الصادرة عن المؤسسات المعنية بذلك.

ويأتي هذا البحث والدراسة كإسهام في تلك النقطة الجوهرية، والتي تعد معياراً مهماً في الحكم على استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الإفتائي.

أهمية البحث:

تتركز أهمية البحث - بإيجاز - فيما يأتي:

١ - حاجة الإنسان المسلم الملحة إلى طرق يتمكن من خلالها من التوصل إلى الرأي الديني الصحيح "الفتيا"، مع كثرة اعتماد العامة على الإنترنت، ومنصات الذكاء الاصطناعي في البحث عن إجابات لتساؤلاتهم.

٢ - اتساع نطاق الاعتماد على منصات الذكاء الاصطناعي مؤخراً؛ مما يشير إلى ضرورة تقييمها، ووضع معايير مناسبة لهذه المنصات.

إشكالية البحث:

تكمُن إشكالية البحث فيما يلي:

ما مدى انضباط الإجابات التي يقدمها الذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بالأحكام الشرعية؟ وما مدى انحيازها؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يأتي:

- ١ - التعريف - بإيجاز - بالذكاء الاصطناعي ومنصاته المتنوعة.
- ٢ - بيان مدى انضباط الإجابات التي يقدمها، والمقارنة بينها.
- ٣ - بيان مدى التحيز في الإجابات التي يقدمها، والمقارنة بينها.

منهجية البحث:

يعتمدُ البحثُ - خلالَ دراستِهِ لإجاباتِ الذِّكاءِ الاصطناعيِّ فيما يتعلَّقُ بالفتاوى الفقهيَّةِ - على المنهجِ التحليليِّ المُقارِنِ؛ ولذا، فتقومُ الدِّراسةُ بالخطواتِ التَّاليةِ:
أولاً: تحديدُ عددٍ من الأسئلةِ والفتاوى الفقهيَّةِ التي يَطرحُها كثيرٌ من العامَّةِ، وصياغتها بصيغٍ متنوِّعةٍ.

ثانياً: طرحُ هذه الأسئلةِ على منصَّاتِ الذِّكاءِ الاصطناعيِّ؛ للحصولِ على الإجاباتِ المُقترَحةِ.

ثالثاً: التَّحقُّقُ من مدى دقَّةِ وانضباطِ الإجاباتِ، ومدى اتِّساقِها مع إجاباتِ ذاتِ الأسئلةِ في المؤسَّساتِ الإفتائيَّةِ، "دار الإفتاء المصرية" ومركز الأزهر العالمي للفتوى" نموذجاً.
خُطَّةُ البحثِ والدِّراسةِ:

اقتضتْ خُطَّةُ البحثِ والدِّراسةِ أن تكونَ مُشمَّلةً على: مقدِّمةٍ، وتمهيدٍ، وثلاثةٍ مطالبٍ، وخاتمةٍ، على النحو الآتي:

المطلبُ الأوَّلُ: التَّعريفُ بالذِّكاءِ الاصطناعيِّ، وماخِذُ الاعتمادِ عليه في مجالِ الإفتاءِ.
وفيه أربعةُ فُرُوعٍ:

الفرعُ الأوَّلُ: التَّعريفُ - بإيجازٍ - بالذِّكاءِ الاصطناعيِّ ومنصَّاتِهِ المُتنوِّعةِ.

الفرعُ الثَّاني: أدواتُ الذِّكاءِ الاصطناعيِّ، وأشهرُ برامجِهِ، واستخداماتِهِ في المجالِ الإفتائيِّ.

الفرعُ الثَّالثُ: إيجابياتُ استخدامِ منصَّاتِ الذِّكاءِ الاصطناعيِّ في مجالِ الإفتاءِ.

الفرعُ الرَّابعُ: المآخذُ والانتقاداتُ المُوجَّهةُ إلى الاعتمادِ على الذِّكاءِ الاصطناعيِّ في مجالِ الإفتاءِ.

المطلب الثاني: نماذج من إجابات الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء - عبر مواقع الشهرية "chat GPT، Islam and AI" -، ومقارنتها بإجابات دار الإفتاء المصرية ومركز الأزهر

العالمي للفتوى الإلكترونية.

وفيه ثلاثة فروع، كما يأتي:

الفرع الأول: نماذج من الإجابات في باب العبادات.

الفرع الثاني: نماذج من الإجابات في باب الأحوال الشخصية.

الفرع الثالث: نماذج من الإجابات في باب المعاملات.

المطلب الثالث: بيان مدى انضباط إجابات الذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بالفتاوى السابقة،

مقارنةً بالمؤسسات الإفتائية.

الخاتمة: وقد اشتملت على أهم النتائج والتوصيات.

المطلب الأول: التعريف بالذكاء الاصطناعي، وما أخذ الاعتماد عليه في مجال الإفتاء:

الفرع الأول: التعريف - بإيجاز - بالذكاء الاصطناعي ومنصاته المتنوعة:

الذكاء الاصطناعي - ويُطلق عليه أيضًا: الذكاء الصناعي أو الصناعي، Artificial Intelligence (AI) - هو فرع من فروع علوم الحاسوب، يهدف إلى تطوير أنظمة، ومعدات، وبرامج تحاكي القدرات الذهنية للبشر، من تعلم، واستنتاج، وتفكير، ورد فعل، واتخاذ قرارات، وإدراك، حتى في مواقف لم يتم برمجتها أو تدريب النظام عليها مسبقاً^(١).

ويستخدم الذكاء الاصطناعي اليوم في مجالات متعددة، منها: الطب، والصناعة، والتعليم، والاتصالات، والبرمجة، وجمع وتحليل البيانات، وحتى في الأمن السيبراني والمعلومات (المصادر المفتوحة)، كما يسهم بشكل كبير في تطوير تطبيقات معقدة، كالسيارات ذاتية القيادة، والتشخيص الطبي، والترجمة الآلية، والمساعدات الذكية، وبفضل التقدم في تقنيات تعلم الآلة، والشبكات العصبية العميقة، أصبح الذكاء الاصطناعي قادرًا على أداء مهام كانت - فيما مضى - حكرًا على البشر، مما أثار تحديات أخلاقية وتنظيمية متزايدة، وجعله أحد أبرز تقنيات الثورة الرقمية.

ورغم هذا التقدم الكبير، لا يزال المفهوم نفسه محل نقاش، بسبب غياب تعريف دقيق وشامل له^(٢).

(١) انظر: الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله، آلان بونيه، ترجمة علي صبري (ص ١١ وما بعدها) ط ١: عالم المعرفة

١٩٩٠ م.

(٢) انظر: ماهية الذكاء الاصطناعي ومجالات استخداماته الأمنية، فايق عوضين، (ص ١٨) المجلة الجنائية القومية (م ٦٥

عدد ١ / ٢٠٢٣ م).

وقد عرّفه أندرياس كابلان ومايكل هاينلين بأنه: "قدرة النظام على تفسير البيانات الخارجية تفسيراً صحيحاً، والتعلم من هذه البيانات، واستخدام تلك المعرفة لتحقيق أهداف ومهام محددة، من خلال التكيف المرن"^(١).

فالذكاء الاصطناعي هو محاكاة للذكاء البشري، إذ يهدف إلى إنشاء أنظمة تحاكي القدرات المعرفية للإنسان، مثل: التعلم، والتفكير، وحل المشكلات.

وعليه، يمكن القول: إن الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence (AI هو مجال علمي يهدف إلى تصميم وتطوير أنظمة قادرة على أداء مهام تتطلب ذكاءً بشرياً، ويشمل ذلك: التعلم، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات، وفهم اللغة الطبيعية، والتعرف على الأنماط، وغيرها من القدرات المعرفية.

ويعتبر الذكاء الاصطناعي من المفاهيم المستحدثة، وهو مصطلح ازداد استخدامه حديثاً، حتى بات قضية ملحة بين الباحثين في شتى المجالات، تأثراً بالتطور التقني والتكنولوجي الذي يشهده العالم في تطوير الآلات والروبوتات.

وهذا ما يثير التساؤل حول مدى جدوى الذكاء الاصطناعي في هداية الإنسان، وتقديم الموعدة الحسنة، ومدى قدرته على إصدار الفتاوى الصحيحة التي تراعي الواقع المتغير^(٢).

وعلى ما سبق، فإن الذكاء الاصطناعي يعد أحد فروع علم الحاسوب، وإحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها صناعة التكنولوجيا في العصر الراهن، ومعناه أن يحاكي الحاسب عمليات الذكاء التي تتم داخل العقل البشري، ويمكن تعريف مصطلح "الذكاء الاصطناعي" -

(١) انظر: Andreas Kaplan; Michael Haenlein Siri in my Hand who's the Fairest in

the Land? On the Interpretations Illustrations and Implications of Artificial Intelligence Business Horizons

(٢) انظر: لمى صالح المنصور، الفتوى عن طريق الذكاء الاصطناعي بين الإقدام والإحجام، مجلة كلية الدراسات

الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، العدد التاسع الإصدار الثاني، المجلد الأول، ٢٠٢٤، ص ٤٥٢.

الذي يُشارُ إليه اختصارًا بـ (AI) - بأنه: قدرة الآلاتِ والحواسيبِ الرقميةِ على القيامِ بمهامٍ معينةٍ تحاكي وتُشابه تلكَ التي تقومُ بها الكائناتُ الذكيَّةُ^(١).

(١) Artificial intelligence (AI) Definition| Examples| Types| Applications| Companies

Facts، الموسوعة البريطانية، ٦ يونيو، ٢٠٢٤.

الفرع الثاني: أدوات الذكاء الاصطناعي وأشهر برامجه، واستخداماته في المجال الإفتائي:
لقد تعددت أدوات الذكاء الاصطناعي في العصر الحديث، حتى شملت كافة المجالات العلمية، والصناعية، والخدمية، وغيرها، ويمكن ذكر أهم هذه الأدوات -على سبيل التمثيل لا الحصر- كما يلي:

في الكتابة: مثل: شات جي بي تي (ChatGPT)، فريزي (Phrasee).

في توليد الصور: مثل: دالي (DALL·E)، ميدجورني (Midjourney).

في تركيب الكلام: مثل: مورف.إيه-آي (Murf.AI)، ليفن لابز (Beta.elevenlabs.io).

في التطوير البرمجي: مثل: غيت هب كوبايلوت (GitHub Copilot)، يوس بلاك بوكس (UseBlackbox.io).

في الملحقات الكتابية: مثل: وورد تون (Wordtune)، رايت جي بي تي (WriteGPT).

في التصميم: مثل: لوكا (Looka)، أوتو درو (AutoDraw).

في تحليل البيانات: مثل: إكسل بوت (AI Excel Bot)، داتا.إيه-آي (Data.ai).

في الهندسة المعمارية والتصميم الداخلي: مثل: إنثيريور. إيه-آي (Interior.ai)، سكايبوكس -بلوكاد لابز (Skybox.Blockadelabs.com).

في الترجمة: مثل: فلويتتلي (Fluently).

في تدوين الملاحظات: مثل: فايرفلايز (Fireflies).

في الصوت والفيديو: مثل: بيغ إم بي ٤ (BigMP ٤)، فريو (Vrew).

في اكتشاف الاقتباس غير المشروع (السرقة العلمية): مثل: أوريجيناليتي. إيه-آي
(Originality.AI)، جي بي تي زيرو (GPTZero.me)..

في التعليم الآلي: مثل: تينسور فلو (TensorFlow)، هاغينغ فايس (Hugging Face).
في المنوّعات العامّة: مثل: غولدن (Golden)، سيمبليفايد (Simplified).

في السوق الإلكتروني: مثل: برومبت بيس (PromptBase)، إيكوميرس برومبتس
(Ecommerceprompts.com).

في مستخرجات الويب: مثل: ديف بوت (Diffbot)، براوز. إيه-آي (Browse.AI).

في الإعلانات: مثل: أد كرياتيڤ. إيه-آي (AdCreative.ai).

في المساعدات الصوتية: مثل: "بولي (Poly)"^(١).

استخداماتُ الذكاء الاصطناعي في المجال الإفتائي:

تتنوّع مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي، فمنها ما هو عامّ، ومنها ما هو خاصّ بمجالٍ معيّن، كالمجال الدينيّ والإفتائيّ، حيثُ ظهرت بعض المنصّات المتخصّصة في هذا المجال، ومن أبرزها:

^(٢)Islamandai

(١) لمزيد من المعلومات حول هذه الأدوات، انظر: أبرز ١٠٠ أداة للذكاء الاصطناعي ص ٢.

(٢) التعريف بهذا البرنامج (Islamandai الإسلام والذكاء الاصطناعي): يوفر الإسلام والذكاء الاصطناعي للمستخدمين إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة باستفساراتهم عن الإسلام من خلال القرآن الكريم والأحاديث النبوية والأحداث المتعلقة بالتاريخ الإسلامي بمساعدة أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي. الهدف من هذا البرنامج: تتمثل مهمة موقع

(١) chat GPT

وهاتان المنصتان تقدمان نماذج لإجابات فقهية آية تعتمد على تغذية واسعة للنصوص الشرعية والمصادر الفقهية، مما يستوجب اختبار مدى انضباطها ومقارنتها بالمؤسسات الإفتائية الرسمية، وهذا ما سنبحثه في المطلب الآتي.

الإسلام والذكاء الاصطناعي في استخدام أحدث التطورات في مجال البحث والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لنشر معلومات دقيقة عن الإسلام، وتوفير وصول مجاني وسهل للجميع في جميع أنحاء العالم. كيفية استخدامه: يمكن كتابة أي سؤال أو استفسار بأي لغة في مربع الإدخال، لكن يفضل السؤال باللغة الإنجليزية لأنها الأكثر ملاءمة لهذا البرنامج. ويمكن الدخول على هذا البرنامج من خلال الرابط التالي: <https://islamandai.com/>

(١) ChatGPT هو عبارة عن روبوت مُحادثة مبني على الذكاء الاصطناعي طُوّر بواسطة شركة OpenAI للتفاعل مع المستخدمين في مُحادثات شبيهة بمحادثات البشر. بُنيت آية عمل ChatGPT في الأساس على ما يُعرف بـ (LLMs) أو نماذج اللغة الكبيرة، وهي نماذج مُتقدمة للتعلّم الآلي يمكنها فهم اللغة الطبيعية وتحليلها وتوليدها. كأداة معالجة لغة طبيعية مدعومة بالذكاء الاصطناعي، فإن ChatGPT قادر على فهم النص وإنشائه بناءً على الطلبات التي تُقدّمها له، حيث يتميز بمجموعة واسعة من التطبيقات، بدءاً من الإجابة عن أسئلتك إلى مُساعدتك في صياغة المحتوى وترجمة اللغات والمزيد. تمكّنت شركة OpenAI بعد سنواتٍ من التجارب من ضبط نماذج اللغة اعتماداً على ردود الفعل البشرية وتقنيات التعلّم المُعزّز لضمان تجربة هي الأفضل للمستخدمين. لذلك، يُمكن أن تتوقّع من Chat GPT تقديم إجابات دقيقة وذات صلة بالسياق في وقت سريع لأي سؤال تطرحه عليه. لمزيد من المعلومات حول هذا التطبيق، انظر: أبرز ١٠٠ أداة للذكاء الاصطناعي ص ٢.

الفرع الثالث: إجابيات استخدام منصات الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء:

لعل ما يشهده عصرنا من تطورات في التقنيات التي تعتمد على البرمجيات الحاسوبية، تملي على المسلمين توظيفها في تيسير تقديم المعرفة الدينية إلى من يحتاج إليها. واليوم تعدُّ أدوات الذكاء الاصطناعي من أهم إسهامات عصر المعلوماتية، وقد وُظِّفت في معظم مجالات الحياة، والتي من بينها المجال الإفتائي. ولقد عد الكثير من الباحثين فوائد الذكاء الاصطناعي في شتى المجالات عامَّةً، ولكن هنا سوف أسرد بعضاً من إجابيات أدوات الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء خاصة، كما يلي^(١):

- ١- السرعة في الإجابة عن أسئلة المفتين.
- ٢- إمكانية الرد على عدد كبير من الفتاوى والأسئلة في وقت واحد.
- ٣- التسهيل على المفتين بتهيئة أقرب الإجابات عن القضية التي يُستفتَى فيها.
- ٤- تقليل الجهد على طرفي الاستفتاء، لعدم الحاجة إلى حضور لجنة الفتوى.
- ٥- توظيف الخصائص النافعة للتقنيات في الدعوة والإفتاء كالسعة والسرعة والدقة في الرد على الفتاوى.

(١) انظر بتصرف: لمى صالح المنصور، الفتوى عن طريق الذكاء الاصطناعي بين الإقدام والإحجام، مرجع سابق، ص ٤٦٥-٤٦٦، طه أحمد الزيدي، ضوابط الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي: دراسة تطبيقية في فقه الأحوال الشخصية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ١٤٠، المجلد ٤٠، ٢٠٢٥، ص ٢٢٦.

٦- القدرة على تصنيف الفتاوى وفقاً للمواضيع والفقهاء والمراجع، وبذلك يمكن للباحثين عن فتاوى محددة أن يجدوا المعلومات بيسر وبساطة.

٧- تساعد هذه الأدوات على ترجمة الفتاوى من اللغات المختلفة إلى لغة المستخدم، وبذلك يتيح فهماً أعم للمسائل الشرعية.

٨- تمكين الفتوى من زيادة الانتشار، وذلك لأنه يتيح للأفراد الوصول إلى مصادر كثيرة للفتاوى بيسر وسهولة.

٩- تمكين المسلم من التحقق من صحة المعلومات، حيث يواجه المسلم في عصر التكنولوجيا الحديثة تحدي تحقق صحة المعلومات التي يأخذها من مصادر متنوعة.

الفرع الرابع: المآخذ والانتقادات الموجهة إلى الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء:

لقد ترتب على انتشار استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي العديد من السلبيات والمشكلات، التي تؤثر سلباً في المجالات التي اقتحمها الذكاء الاصطناعي بشكل سريع غير مرتب أو منظم^(١).

ومن أهم هذه المجالات: المجال الإفتائي؛ فإن إعطاء الرأي الفقهي ليس مجرد حفظ أو ترديد، وإنما هو عمل علمي دقيق يستلزم المرور بمراحل متعددة، كما أشار الإمام أحمد بن حنبل

(١) انظر: المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، يحيى دهشان، مجلة الشريعة والقانون بالإمارات (٣٤م)، ع

٨٢، ٢٠٢٠، ص١٠٢ وما بعدها).

-رحمة الله- إلى ذلك، فقال: "لا ينبغي للرجل أن ينصب نفسه للفتوى حتى يكون فيه خمس خصال:

- ١- النية؛ فإنه إن لم تكن له نية، لم يكن عليه نور، ولا على كلامه نور.
- ٢- الحلم، والوقار، والسكينة.
- ٣- القوة على ما هو فيه، وعلى معرفته.
- ٤- الكفاية؛ وإلا مضعة الناس.
- ٥- معرفة الناس^(١).

فالفتوى تمرُّ بمراحل متعددة، منها ما هو متعلق بتصور المسألة، ومنها ما يتعلق بجمع النصوص الشرعية التي يستتج منها الحكم الفقهي، ثم تأتي مرحلة البلورة الذهنية لدى المفتي، لتصور المسألة وتكييفها، ثم إيقاع الحكم الفقهي عليها، يلي ذلك إلحاقها بأحد الأفرع الفقهية - إن أمكن.

فالفُتيا ليست مجرد إبداء رأي، بل إن أهم ما تؤسس عليه هو ما يعرف بـ"الملكة الفقهية"، وهي تتمثل في طريقة تعامل المفتي مع المسائل الفقهية المستجدة، وتكييفها تكييفًا صحيحًا في ضوء العموميات والنصوص الشرعية المتعلقة بالموضوع أو القرية منه، ليخرج برأي يراعي فيه تلك العموميات والخصوصيات، ويكون رأيًا مناسبًا، متسقًا مع الواقع، ومقصود الشارع.

أما فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، فإنه -وإن استند إلى الموروث الفقهي القديم- إلا أنه لا يمكن أن يمثل حلًا لما يستحدث من المسائل الفقهية، التي تتعلق بعقلية الفقيه الدارس، المتعمق في الشريعة، والعلوم الدينية الأخرى.

(١) انظر: إبطال الحيل، لابن بطة (ص ٨٠-٨١).

فإنَّ استخدامَ الذِّكَاةِ الاصطناعيِّ في المجالِ الإفتائيِّ لا يُمكنه من القيامِ بجميعِ المراحلِ التي
تمرُّ بها عمليَّةُ الإفتاءِ، كما أنَّه لا يملكُ الملكةَ الفكريةَ التي تؤهِّلهُ لبلورةِ تصوُّرِ المسألةِ، ولا لاختيارِ
ما يناسبُها من النُّصوصِ الشرعيَّةِ، والأقوالِ الفقهيَّةِ التي تُناسبُ إسقاطها على الواقعةِ محلِّ الفُتيا.

المطلب الثاني: نماذج من إجابات الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء - عبر مواقع الشهيرة
"chat GPT، Islam and AI" -، ومقارنتها بإجابات دار الإفتاء المصرية ومركز الأزهر
العالمي للفتوى الإلكترونية:

وفي هذا المطلب سوف أعرض نماذج إجابات لبعض مواقع الذكاء الاصطناعي الشهيرة في الوقت المعاصر، وهما: (موقع Islamandai، وموقع Chat GPT).
ثم مقارنة تلك الأجوبة الفقهية بالأجوبة الفقهية للمؤسسات الإفتائية "مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية" على ذات الأسئلة، وهو ما ينتج عنه بوضوح مدى انضباط إجابات الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء. وقد اشتمل هذا المطلب على ثلاثة فروع، كالاتي:

الفرع الأول: نماذج من الإجابات في باب العبادات.

النموذج الأول: هل تجزئ الأضحية عن أهل البيت جميعاً؟

جواب موقع **Islamandai**: فيما يتعلق بالسؤال حول ما إذا كانت الأضحية الواحدة (الأضحية) تجزئ عن جميع أفراد الأسرة، فإن جمهور علماء المسلمين يرون الرأي التالي: جاء في الحديث الصحيح الوارد في صحيح البخاري (حديث رقم ٥٥٦٢)، وصحيح مسلم (حديث رقم ١٩٦٦) ((أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين، أحدهما عنه وعن أهل بيته)). وهذا يدل على جواز الاشتراك في الأضحية بين أهل البيت، وهذا يدل على أن الأضحية تكون مشتركة بين أهل البيت. وقد ذهب أكثر العلماء استناداً إلى هذا الحديث وغيره من الأدلة إلى أن الأضحية الواحدة تجزئ عن جميع أهل البيت، بشرط أن يوزع اللحم بينهم. وهذا يشمل الزوج والزوجة وأولادهما. ومع ذلك، من المهم أن نلاحظ أن التفاصيل والأحكام قد تختلف باختلاف المذاهب الفقهيّة المختلفة^(١).

جواب موقع **"Chat GPT"**: نعم، تجزئ الأضحية عن أهل البيت جميعاً. إذا كانت الأضحية واحدة، فهي تكفي عن جميع أفراد الأسرة، بشرط أن يكونوا من نفس البيت ويشتركوا في الأضحية. لكن هناك بعض الأمور التي يمكن أن تراعى: نية الأضحية: إذا أراد الشخص أن يضحى عن أفراد أسرته، يجب أن ينوي بذلك عنهم جميعاً في بداية الذبح أو التوزيع.

عدد الأضاحي: إذا كانت الأسرة كبيرة ويريدون التضحية عن كل فرد بشكل منفصل، فيمكن لكل شخص أن يضحى عن نفسه، ولكن ذلك ليس واجباً، بل يُستحب إذا كان لديهم القدرة على ذلك.

(١) انظر: <https://islamandai.com/>

النوع المناسب: يمكن أن تكون الأضحية عن أهل البيت واحدة من رأس واحد (كبش أو بقرة مثلاً)، أو يمكن أن تكون عدة أضاحٍ إذا كان هناك عدد كبير من أفراد الأسرة. إجمالاً، الأضحية عن أهل البيت تكون جائزة إذا كانت نية المضحِّين مشتركة، ولا يشترط أن تكون لكل فرد أضحية منفصلة^(١).

جواب دار الإفتاء المصرية: "تجزئ الأضحية عن صاحبها وعن أهل بيته الذين ينفق عليهم، فالشاة الواحدة تجزئ عن أهل البيت الواحد، فإذا ضحى بها واحد من أهل البيت، تأدى الشعار والسنة عن جميعهم، وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق والأوزاعي"^(٢). وكذلك: "الأضحية سنة كفاية؛ فلو ضحى السائل عن نفسه وعن أهل بيته الذين منهم أولاده بشاة واحدة فإنها تجزئهم ويكون قد أقام السنة"^(٣).

• المقارنة بين الأجوبة:

يلاحظ على إجابة **Islamandai** من حيث الصياغة والحكم الفقهي ما يلي:

من حيث الصياغة:

- استخدم لفظ (جمهور علماء المسلمين - وأكثر علماء) ولم يذكر مذهباً واحداً على قوله.
- ذكر الدليل قبل التنويه على قول الفقهاء مما يخل بتركيب صياغة الجمل والفقرات ويشتت ذهن القارئ والمستفتي.

من حيث الحكم الفقهي:

(١) انظر: <https://chatgpt.com/>

(٢) انظر: أهم ٦٠ سؤالاً وإجابة شرعية عن الأضحية... أصدرتها دار الإفتاء المصرية | مصراوي

(٣) انظر: حكم الأضحية بكبش واحد عن الرجل وأهل بيته - دار الإفتاء المصرية

- جعل حكم الجواز منوطاً بشرط أن يوزع اللحم بينهم -أي بين المشتركين- وهو شرط لم يقل به أحد من الفقهاء، بل يكون توزيع اللحم بحسب القسمة، وقد يتنازل بعضهم لبعض في حقه وليس في الشريعة ما يمنع ذلك شرعاً.

يلاحظ على إجابة Chat GPT من حيث الصياغة والحكم الفقهي:

خلوها التام من الاستدلال على الحكم من السنة النبوية المطهرة؛ وهذا أصل في بيان الحكم.

أما إجابة دار الإفتاء المصرية:

فلا شك أنها كانت الأفضل من حيث الصياغة وترتيب الفقرات، وتقريراً لواقع السؤال، وتلخيصاً لما يجب شرعاً، حيث بينت الحكم الشرعي بإجمال يعين على الفهم، ونسبت الأقوال إلى المذاهب باختصار واضح، ثم تركت التفصيل لمن أراد الزيادة ومعرفة مسالك الاستدلال. وهذا منهج يجمع بين البيان والإتقان، مما يجعل القارئ أو المستفتي في يقين تام بالحكم الذي يبحث عنه.

النموذج الثاني: ما حكم صلاة التراويح للمرأة في المسجد؟

جواب موقع "Islamandai": فيما يتعلق بحكم أداء المرأة لصلاة التراويح في المسجد، فإن جمهور علماء المسلمين يرون ما يلي: يجوز للمرأة أن تصلي صلاة التراويح في المسجد، بل يستحب لها أن تصلي التراويح في المسجد، بشرط أن تلتزم بالزي الشرعي اللائق بها، وأن تكون منفصلة عن مصلى الرجال. وذلك بناء على الأدلة التالية:

١- الحديث: ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للنساء في حضور المسجد لصلاة التراويح بشرط المحافظة على الاحتشام والفصل بينهن وبين الرجال، وقد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للنساء في حضور المسجد لصلاة التراويح.

٢- المبدأ القرآني: يؤكد القرآن الكريم على المساواة بين الرجل والمرأة في أمور العبادة والتكاليف الدينية (سورة الأحزاب، الآية ٣٥).

ومع ذلك، يوصي بعض العلماء بأن تصلي المرأة صلاة التراويح في البيت، لأنه قد يكون أكثر راحة وملاءمة لها. والخيار في النهاية يعود إلى المرأة الفردية، طالما أنها تتبع إرشادات اللباس والسلوك الإسلامي " وللمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى علماء الإسلام المرموقين أو الرجوع إلى المصادر الإسلامية الموثوقة"^(١).

جواب موقع "Chat GPT": "صلاة التراويح للمرأة في المسجد جائزة، وهي أمر يُسمح به في الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، تختلف الآراء حولها بين العلماء. بعض العلماء يرون أنه من الأفضل أن تصلي المرأة في منزلها، استناداً إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم: ((لا تمنعوا إماء الله مساجد الله)) ولكن في ذات الوقت، أكدوا أن الأفضلية قد تكون في الصلاة في المنزل لعدة أسباب، منها: حفاظاً على خصوصيتها وحشمتها: قد

(١) انظر: <https://islamandai.com/>

يكون في الذهاب إلى المسجد بعض المزالق التي قد تؤثر على سلوكيات المرأة مثل الاختلاط غير الضروري أو تشتت الذهن عن الخشوع.

تجنب الافتتان: بالنسبة للبعض، يُفضل أن تكون الصلاة في المنزل أكثر راحة وطمأنينة للمرأة.

لكن لا يوجد مانع شرعي يمنع المرأة من أداء صلاة التراويح في المسجد إذا كانت تشعر أن ذلك سيكون أفضل لها، شريطة الالتزام بالآداب الشرعية مثل الحجاب، والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى الفتنة أو التشتت في الصلاة.

ملاحظات إضافية: في بعض البلدان أو المجتمعات قد يُفضل أن تصلي المرأة في المساجد التي تكون مخصصة لها أو في الأماكن التي يُشرف عليها النساء لتجنب أي فتنة أو مشكلات اجتماعية^(١).

جواب موقع دار الإفتاء المصرية: "من المقرر شرعاً أن الصلاة عماد الدين؛ من أقامها فقد أقام الدين، ومن هدمها فقد هدم الدين، والصلاة جماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة، والجماعة جائزة للرجال والنساء، وصلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد عند خوف الفتنة واندلاع الفسق والفجور، أما إذا أمنت الفتنة ولم يُخشَ على المرأة من الفجور جاز لها أن تصلي الفرائض جماعة بالمسجد، شريطة أن تكون ملتزمة بالحشمة والوقار، وأن تكون بملابسها الشرعية الإسلامية التي لا تثير الشبهات. وعلى ذلك: إذا كانت صلاة النساء للتراويح في المسجد أسفل المنزل لا يكلف المرأة مشقة الانتقال إلى المسجد وإنما كان المسجد في أسفل منزلها، ولم يُخشَ منها أو عليها الفتنة جاز لها الصلاة في المسجد، أما إذا لم تتحقق هذه الشروط فصلاتها في بيتها أفضل من الصلاة في المسجد"^(٢).

(١) انظر: <https://chatgpt.com/>

(٢) انظر: حكم صلاة التراويح في المسجد للنساء - دار الإفتاء المصرية

• المقارنة بين الأجوبة:

يلاحظ على إجابة **Islamandai** من حيث الصياغة والحكم الفقهي ما يلي:

من حيث الصياغة:

- أنه استخدم لفظ (جمهور علماء المسلمين) ولم يذكر مذهباً واحداً على ما ذهب إليه.
- الإعادة والتكرار في فقرة (الحديث)، مما يخل بتركيب صياغة الجمل وال فقرات ويشتت ذهن القارئ المستفتي.

من حيث الحكم الفقهي:

- اكتفي بتعبيره بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد رخص للنساء في الخروج للمسجد ولم يذكر نصاً واحداً على ذلك.
- ذكر الرأي الآخر تحت مسمى أنه لبعض العلماء، دون ترجيحٍ لقولٍ منهما، بل ترك الأمر للمرأة المستفتية ترجيحاً وتختار لنفسها. وهو ما يخالف دور المفتي الذي يخبر بالحكم الشرعي لمن يريده.
- لم يذكر أهم شروط خروج المرأة للمسجد عند القائلين بذلك كإذن وليها وغيره من الشروط.
- أنهى الجواب بجملة خطيرة وهي "وللمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى علماء الإسلام المرموقين أو الرجوع إلى المصادر الإسلامية الموثوقة"؛ مما يجعل استخدامه من باب ضياع وقت المستفتي، فضلاً عن زعزعة الثقة في إجاباته.

يلاحظ على إجابة **Chat GPT** من حيث الصياغة والحكم الفقهي ما يلي:

من حيث الصياغة:

- أنه استخدم لفظ (بعض العلماء يرون) ولم يذكر مذهباً واحداً.

من حيث الحكم الفقهي:

- لم يذكر أهم شروط خروج المرأة للمسجد عند القائلين بذلك كإذن وليها وغيره من الشروط.

أما إجابة دار الإفتاء المصرية:

من حيث الصياغة:

- جاء ترتيب الفقرات مناسباً للتصور الذهني للمستفتي والقارئ، مما يجعل الجواب سهلاً بسيطاً على الفهم والتصور.

من حيث الحكم الفقهي:

- جاءت عبارات الجواب صحيحة؛ حيث استخدم لفظ "أبيح لها".
- جمعت الصياغة أهم الشروط الفقهية لجواز خروج المرأة للمسجد.

النموذج الثالث: هل يجوز الجمع بين صيام الست من شوال وبين صيام القضاء الواجب؟

جواب موقع "Islamandai": "فيما يتعلق بسؤالك حول الجمع بين صيام التطوع لستة أيام من شوال وصيام الفرض (قضاء ما فات من صيام رمضان): فقد ذهب جمهور أهل العلم إلى جواز الجمع بين صيام الأيام الستة من شوال وصيام القضاء (قضاء ما فات من صيام رمضان)، وهو مذهب جمهور العلماء. وهذا مبني على ما يلي:

١- الحديث: قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: ((مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ السَّنَةَ كُلَّهَا)). (صحيح مسلم، حديث رقم ١١٦٤).

٢- إجماع العلماء: ذهب جمهور العلماء، بما في ذلك المذاهب الفقهية الأربعة الكبرى (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) إلى جواز الجمع بين صيام التطوع لستة أيام من شوال وصيام القضاء الواجب. إلا أنه من المهم ملاحظة أنه يجب تمييز النية لكل صيام بوضوح. فينبغي أن تكون النية في الأيام الستة من شوال لصيام التطوع، أما صيام القضاء فينبغي أن تكون النية في صيام القضاء لقضاء ما فات من صيام رمضان^(١).

جواب موقع "Chat GPT": "نعم، يجوز الجمع بين صيام الست من شوال وصيام القضاء الواجب، وذلك بشرط أن ينوي الصائم صيام القضاء أولاً، لأن النية مهمة في تحديد نوع الصيام. وبالتالي، إذا كنت تقصدين صيام الست من شوال ولكنك أيضاً بحاجة إلى قضاء صيام واجب من أيام رمضان، فيمكنك أن تجمع بين النية بأن تقضي الأيام التي فاتتك وتحصلي أيضاً على الأجر الخاص بصيام الست من شوال.

(١) انظر: <https://islamandai.com>

والشرط أن يكون لديك النية لصيام القضاء أولاً، لأنه هو الصيام الواجب، ومن ثم تكون الست من شوال سنة مستحبة تأتي بعدها. لكن الأفضل دائماً أن يتأكد الشخص من ترتيب النية في قلبه عند بدء الصيام"^(١).

جواب موقع دار الإفتاء المصرية "نعم، يجوز للمسلم أن ينوي نية صوم النافلة مع نية صوم الفرض،

فيقضي ما فاته من رمضان في شهر شوال، ويكتفي بكل يوم يقضيه عن صيام يوم من الست من شوال، ويحصل بذلك على الأجرين، والأكمل والأفضل أن يصوم كلاً منهما على حدة.

عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ)) رواه مسلم في "صحيحه"، فيسن للمسلم صيام ستة أيام من شوال بعد رمضان، تحصيلاً لهذا الأجر العظيم. أما عن الجمع بين نية صوم هذه الأيام الستة أو بعضها مع أيام القضاء في شهر شوال، فيجوز للمسلم أن ينوي نية صوم النافلة مع نية صوم الفرض، فيحصل المسلم بذلك على الأجرين. قال الحافظ السيوطي في "الأشباه والنظائر" (١ / ٢٢): "ولو صام في يوم عرفة مثلاً قضاء أو نذراً أو كفارة ونوى معه الصوم عن عرفة، فأفتى البارزي بالصحة والحصول عنهما. قال: كذا إن أطلق. فألحقه بمسألة التحية" اهـ. والمقصود بمسألة التحية ركعتي تحية المسجد حيث قال الإمام البجيرمي في "حاشيته" (١ / ٢٨٠): "وتحصل بركعتين فأكثر، أي يحصل فضلها ولو كان ذلك فرضاً أو نفلاً آخر، سواء أنويت معه أم لا؛ لخبر الشيخين: ((إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ))؛ ولأن المقصود وجود صلاة قبل الجلوس وقد وُجِدَتْ" اهـ.

فاستدل العلماء بذلك على جواز اندراج صوم النفل تحت الصوم الفرض، وليس العكس؛ أي لا يجوز أن

(١) انظر: <https://chatgpt.com/>

تندرج نية الفرض تحت نية النفل. وبناء عليه: فيجوز للمرأة المسلمة أن تقضي ما فاتها من صوم رمضان في شهر شوال، وتكتفي به عن صيام الست من شوال، ويحصل لها ثوابها؛ لكون هذا الصيام قد وقع في شهر شوال. إلا أن الأكمل والأفضل أن يصوم المسلم أو المسلمة القضاء أولاً ثم الست من شوال، أو الست من شوال أولاً، ثم القضاء؛ لأن حصول الثواب بالجمع لا يعني حصول كامل الثواب، وإنما يعني حصول أصل ثواب السنة بالإضافة إلى ثواب الفريضة، وهو ما عبر عنه الرملي في قوله: "ولو صام في شوال قضاءً أو نذرًا أو غيرهما أو في نحو يوم عاشوراء حصل له ثواب تطوعها، كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعاً للبارزي والأصفوني والناشري والفقهاء بن صالح الحضرمي وغيرهم، لكن لا يحصل له الثواب الكامل المرتب على المطلوب" اهـ. أي المطلوب في الأمر النبوي بإتباع رمضان بستة من شوال"^(١).

• المقارنة بين الأجوبة:

يلاحظ على إجابة **Islamandai** من حيث الصياغة والحكم الفقهي ما يلي:

من حيث الصياغة:

- أنه استخدم لفظ (جمهور أهل العلم. إجماع العلماء جمهور العلماء) وللأسف هذه الألفاظ الصريحة غير صحيحة في المسألة.

من حيث الحكم الفقهي:

- الحكم الفقهي غير صحيح، ذلك حيث جاءت الصياغة بنص: "إجماع العلماء ذهب جمهور العلماء، بما في ذلك المذاهب الفقهية الأربعة الكبرى (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) إلى جواز الجمع

(١) انظر: <https://www.dar-alifta.org/ar/fatwa/details/> /١٢٩٨٦

بين صيام التطوع لسته أيام من شوال وصيام القضاء الواجب" والمسألة خلافية بين المذاهب الأربعة ومشهورة بمسألة التشريك (الجمع بين عبادتين بنية واحدة)...

يلاحظ على إجابة Chat GPT من حيث الصياغة والحكم الفقهي ما يلي:

من حيث الصياغة:

- جاءت الصياغة كاملة بدون أي تنويه أن الجواب هو قول لبعض الفقهاء أو قول الجمهور أو الراجح في المسألة، وهو أمر له حيثيته في جواب المفتي وتعلق الحكم بالمستفتي.

من حيث الحكم الفقهي:

أما إجابة دار الإفتاء المصرية:

لقد تميزت إجابة دار الإفتاء المصرية على هذا السؤال، والتي تولى البيان فيها سماحة مفتي الديار المصرية الأسبق، الأستاذ الدكتور علي جمعة، بحسن العرض ووضوح الدليل؛ إذ بين الحكم الشرعي بدقة، ثم توسع في ذكر أقوال أهل العلم وتفصيل أدلتهم. وختم - حفظه الله - الفتوى بتبنيها رقيق إلى أفضلية الفصل بين صوم القضاء وصوم التطوع، أي أن يُصام كلٌّ منهما على حدة، طلباً لكمال الأجر وتحصيلاً للنية الخالصة في كل عبادة.

الفرع الثاني: نماذج من الإجابات في باب الأحوال الشخصية:

النموذج الأول: إذا فسخت الخطبة... لمن تكون الهدايا والشبكة؟ للخاطب أم للمخطوبة؟

جواب موقع "Islamandai": فيما يتعلق بمسألة لمن تعود الهدايا والمهر (الشبكة) في حال فسخ

الخطبة، فإن الموقف الإسلامي العام هو كما يلي:

١ - الهدايا المقدمة أثناء فترة الخطوبة: الهدايا التي يقدمها العريس للعروس تعود عادة إلى العروس، حتى

لو تم فسخ الخطوبة. الهدايا التي يقدمها أهل العروس إلى العريس: الهدايا التي يقدمها أهل العروس إلى العريس قد يلزم ردها إذا فسخت الخطبة.

٢ - الشبكة (المهر / هدية العروس): تعتبر الشبكة ملكاً للعروس ويجب إعادتها إليها في حال فسخ الخطبة

وليس العريس. من المهم ملاحظة أن الأحكام المحددة قد تختلف بناءً على العادات والقوانين المحلية. أنصح باستشارة أحد علماء الشريعة الإسلامية أو الرجوع إلى مصادر إسلامية موثوقة للحصول على إرشادات أكثر تفصيلاً وموثوقية في هذا الشأن^(١).

جواب موقع "Chat GPT": "في حال فسخ الخطبة، تختلف الإجابة عن مسألة الهدايا والشبكة

حسب الثقافة والقوانين المحلية، ولكن في العموم، يكون الحكم الشرعي في معظم الفقهاء كما يلي:

الشبكة: إذا فسخت الخطبة من طرف واحد (الخاطب أو المخطوبة) دون وجود سبب شرعي (مثل

الخيانة أو الإهانة)، فإن الشبكة تعتبر من حق المخطوبة، ويحق لها الاحتفاظ بها. ولكن، إذا فسخت الخطبة

بسبب فعل غير لائق من طرف المخطوبة (مثل الخيانة)، فيمكن للخاطب أن يطالب بإرجاع الشبكة. الهدايا:

الهدايا التي قدمها أحد الطرفين للطرف الآخر في فترة الخطوبة عادة لا تُسترجع. إذا كانت الهدايا ذات طابع

رمزي أو خاص، فقد يعتبرها البعض "مؤشراً على الود" بين الطرفين، وبالتالي لا تُسترجع. لكن إذا كانت

(١) انظر: <https://islamandai.com>

الهدايا ذات قيمة مالية كبيرة وكان الفسخ ناتجاً عن سبب غير مشروع، فيمكن للطرف الذي قدم الهدايا أن يطالب بإرجاعها.

إلى جانب هذا، بعض المجتمعات قد تتبع عادات خاصة في هذا الشأن، لذا يجب أن يُنظر إلى السياق الثقافي والعائلي في بعض الحالات^(١).

جواب موقع دار الإفتاء المصرية: "أما الشبكة التي قدمها الخاطب لمخطوبته فقد جرى العرف على أنها جزء من المهر؛ لأنَّ الناس يتفقون عليها في الزواج، وهذا يُخرِجُها عن دائرة الهدايا ويلحقها بالمهر، وقد جرى اعتبار العرف في التشريع الإسلامي؛ لقوله تعالى: {وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ} [الأعراف: ١٩٩]، وقد جاء في الأثر عن ابن مسعود رضي الله عنه: "ما رأى المسلمون حسناً فهو عند الله حسنٌ، وما رأوا سيئاً فهو عند الله سيئٌ" أخرجه أحمد والطيالسي في "مسنديهما". فالشبكة من المهر، والمخطوبة المعدول عن خطبتها ليست زوجة حتى تستحق شيئاً من المهر، فإنَّ المرأة تستحق بالعقد نصف المهر، وتستحق بالدخول المهر كله. وبناءً على ذلك: فإنَّ الشبكة المُقدمة من الخاطب لمخطوبته تكون للخاطب إذا عدل الخاطبان أو أحدهما عن عقد الزواج، وليس للمخطوبة منها شيء، ولا يؤثر في ذلك كون الفسخ من الرجل أو المرأة. أما الهدايا فإنَّها تأخذ حكم الهبة في فقه المذهب الحنفي الجاري العمل عليه بالمحاكم طبقاً لنص الإحالة في القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠م: "والهبة شرعاً يجوز استردادها إذا كانت قائمة بذاتها ووصفها" اهـ. فيجوز حينئذٍ للخاطب أن يطالب باسترداد الشبكة والهدايا، وعلى المخطوبة الاستجابة لطلبه، أما إذا كانت الهدايا مستهلكة؛ كمنح أكل أو شرب أو لبسٍ فلا تُستردُّ بذاتها أو قيمتها؛ لأنَّ الاستهلاك مانع من موانع الرجوع في الهبة شرعاً. وعليه: فإنَّه ليس للخاطب على السائلة إرجاع الأموال التي صُرفت، ولا الأقمشة التي صارت ألبسة مستهلكة^(٢).

(١) انظر: <https://chatgpt.com/>

(٢) انظر: حكم رد الشبكة والهدايا التي استهلكت عند فسخ الخطبة - دار الإفتاء المصرية

• المقارنة بين الأجوبة:

يلاحظ على إجابة **Islamandai** من حيث الصياغة والحكم الفقهي ما يلي:

من حيث الصياغة:

- الإعادة والتكرار في فقرة (الهدايا التي يقدمها أهل العروس)، مما **يخل** بتركيب صياغة الجمل والفقرات ويشتت ذهن القارئ المستفتي.

من حيث الحكم الفقهي:

- الحكم غير صحيح في مسألة رد الهدايا عند الفسخ.
- اكتفي بتعبيره (قد يلزم ردها) في فقرة الهدايا مما يجعل الحكم غير واضح وغير صريح.
- أنهى الجواب بجملة خطيرة وهي "أنصح باستشارة أحد علماء الشريعة الإسلامية أو الرجوع إلى مصادر إسلامية موثوقة للحصول على إرشادات أكثر تفصيلاً وموثوقية في هذا الشأن" مما يجعل استخدامه من غير طائل ومن باب ضياع وقت المستفتي.

يلاحظ على إجابة **Chat GPT** من حيث الصياغة والحكم الفقهي ما يلي:

من حيث الصياغة:

- الفقرات غير مرتبة بحسب التصور الصحيح للمسألة.

من حيث الحكم الفقهي:

- جعل الحكم في المسألة بحسب نصّه ل: "حسب الثقافة والقوانين المحلية"، وما ذكره من أقوال الفقهاء لم ينوه على قائله ولو ببعض الفقهاء أو جمهور الفقهاء، ولم يذكر أي دليل في المسألة. وهو ما يخل بالحكم الفقهي كلياً.

أما إجابة دار الإفتاء المصرية:

من حيث الصياغة:

- جاءت الفقرات مرتبة ومسلسلة.

من حيث الحكم الفقهي:

- الجواب شافٍ بما يجب فعله، وتم النص على قائله، وسبب ترجيحه لكونه اختيار ولي الأمر، وسنّه في قانون الأحوال الشخصية المعمول بها رسمياً.

النموذج الثاني: هل يجب على الزوج مصاريف علاج زوجته؟

جواب موقع "Islamandai": وفقاً للتعاليم الإسلامية، فإن الزوج مسؤول مالياً عن توفير

الاحتياجات الأساسية لزوجته، بما في ذلك النفقات الطبية. ويستند ذلك إلى ما يلي:

١- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٣٣: {وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ}.

٢- الحديث من صحيح البخاري، الحديث رقم: ٥٣٦٢: ((الزَّوْجُ رَاعٍ عَلَى زَوْجَتِهِ وَمَنْفِقٌ عَلَيْهَا وَهُوَ

مَسْئُولٌ عَنْهَا)). تعتبر مسؤولية الزوج المالية عن الرعاية الطبية لزوجته جزءاً من واجبه في الإنفاق عليها

ورفاهيتها. ويشمل ذلك تغطية تكاليف زيارات الطبيب والأدوية وأي علاجات ضرورية.

ومع ذلك، قد تختلف التفاصيل المحددة ومدى الالتزامات المالية للزوج بناءً على الظروف المالية للزوجين والعادات أو القوانين المحلية. يوصى باستشارة أهل العلم أو الرجوع إلى المصادر الإسلامية الموثوقة للحصول على إرشادات أكثر شمولاً في هذا الشأن^(١).

جواب موقع "Chat GPT": "نعم، في الإسلام يُعتبر أن الزوج مسؤول عن النفقة على زوجته، وهذا يشمل كافة أنواع النفقات مثل الطعام والشراب والملابس، وكذلك العلاج. يعتبر العلاج جزءاً من الواجبات التي يتحملها الزوج تجاه زوجته في حالة الحاجة إليه.

ويُستند في ذلك إلى العديد من الأحاديث التي توضح أن الزوج يجب عليه العناية بزوجه وتوفير احتياجاتها الأساسية. إذا كانت الزوجة بحاجة إلى علاج، فإن الزوج ملزم بتوفير المال أو الترتيبات اللازمة لذلك. لكن هناك بعض الحالات الاستثنائية التي قد تؤثر على هذه المسؤولية، مثل أن تكون الزوجة هي المسؤولة عن نفسها مالياً (إذا كانت تعمل ولديها دخل خاص بها، على سبيل المثال)، ولكن بشكل عام، في إطار العلاقة الزوجية التقليدية، يُتوقع من الزوج توفير النفقات العلاجية إذا كانت هناك حاجة لذلك. " (٢).

جواب موقع مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية: "تكاليف علاج الزوجة من دواءٍ وأجرة طبيبٍ داخليةً ضمن النفقة الواجبة شرعاً على الزوج تجاه زوجته تبعاً لقدرة الزوج المالية يسراً أو عسراً، وتنزل هذه النفقة منزلة الأصل من طعامٍ وشرابٍ وكساءٍ إن لم تكن أولى من ذلك جميعاً؛ فقد يصبر الإنسان على الجوع والعطش، لكنه لا يصبر في الغالب على المرض، وهذا ما عليه العمل في الديار المصرية قضاءً، وهو الموافق

(١) انظر: [/https://islamandai.com](https://islamandai.com)

(٢) انظر: [/https://chatgpt.com](https://chatgpt.com)

لمقاصد الشرع الشريف، وفيه عرفان^{٣٦} لفضل الزوجة التي لا تألو جهداً في خدمة زوجها والعكوف على تربية الأولاد. " ١.

• المقارنة بين الأجوبة:

يلاحظ على إجابة **Islamandai** من حيث الصياغة والحكم الفقهي ما يلي:

من حيث الصياغة:

- أنه استخدم لفظ (وفقاً للتعالم الإسلامية) والأحكام الشرعية تبني على الأدلة التفصيلية.

من حيث الحكم الفقهي:

- استخدام الجمل النهائية التي تدمر الفتوى وتجعل المستفتي في حيرة من أمره حيث جاء النص " يوصى باستشارة أهل العلم أو الرجوع إلى المصادر الإسلامية الموثوقة للحصول على إرشادات أكثر شمولاً في هذا الشأن".

يلاحظ على إجابة **Chat GPT** من حيث الصياغة والحكم الفقهي ما يلي:

من حيث الصياغة:

- جاءت الصياغة خالية من الألفاظ الفقهية المعتمدة.

من حيث الحكم الفقهي:

- جاء الحكم غير مسند للفقهاء أو العلماء ولم يذكر إن كان المسألة خلافية من عدمه.

انظر: [حكم تحمل الزوج نفقة علاج زوجته - دار الإفتاء المصرية](#)

- بُني الحكم على عقلانية الأمر والحالات الاستثنائية، دون اي اعتبار لأقوال الفقهاء في المسألة.
- عدم النص على المستند الشرعي للحكم وإن تمت الإشارة إليه بعبارة: " ويستند في ذلك إلى العديد من الأحاديث التي توضح أن الزوج يجب عليه العناية بزوجه وتوفير احتياجاتها الأساسية".

أما إجابة الإفتاء المصرية:

من حيث الصياغة:

- جاءت مرتبة بحسب التصور الذهني للمسألة.

من حيث الحكم الفقهي:

- اشتمل الحكم على الألفاظ الفقهية المعتمدة كـ "الواجب" مع ذكر الأدلة المعتمدة في تفصيل المسألة.

النموذج الثالث: حكم زواج المسلمة من غير المسلم.

جواب موقع "Islamandai": " فيما يتعلق بزواج المرأة المسلمة من رجل غير مسلم، فإن هذا يعتبر بشكل عام باطل أو محظور في الشريعة الإسلامية. يمكن العثور على أساس هذا الحكم في القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٢١، والتي تنص على **وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَنَّ**. **وَلَأُمَّةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ**. **وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَنَّ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا**. **وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ**."

كما أن هناك العديد من الأحاديث النبوية الصحيحة التي تؤكد هذا التحريم، مثل الحديث المروي في صحيح البخاري، الحديث ٥١٠٩، حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم: **تُنكح المرأة لأربع: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا. فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ.** ولكن من المهم أن نلاحظ أن تفاصيل هذا الحكم وتفسيراته قد تختلف باختلاف المذاهب الفقهية المختلفة^(١).

جواب موقع "Chat GPT": "نعم، حكم زواج المسلمة من غير المسلم باطل شرعاً في الشريعة الإسلامية. وقد ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: **وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ۚ وَلَا أُمَّةٍ مُّؤْمِنَةٍ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ ۚ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ**" [سورة البقرة: ٢٢١] الآية الكريمة تشير إلى أنه لا يجوز للمسلمة أن تتزوج من غير المسلم، حتى لو كان هذا الشخص يعجبها. وهذا الحكم يشمل في المقام الأول "المشركين" الذين لا يؤمنون بالله وحده، وهو يشمل الأديان التي تختلف عن الإسلام مثل اليهودية والنصرانية في الفهم التقليدي. بعض الفقهاء قد ذكروا استثناءات في حال كان الرجل يعتقد ديناً آخر من أهل الكتاب (اليهودية أو النصرانية)، ولكن هذا يعتبر مقيداً ويعتمد على التفسير المتبع في المدارس الفقهية. بالتالي، يعتبر الزواج من غير المسلم ممنوعاً شرعاً، وقد يترتب على ذلك الكثير من الأمور المتعلقة بالحقوق والواجبات في الحياة الزوجية، مثل تقبل الدين، تربية الأطفال، وغير ذلك"^(٢).

جواب موقع دار الإفتاء المصرية: "أجمعت الأمة الإسلامية بعلمائها وفقهائها، على أنه: لا يجوز شرعاً للمرأة المسلمة أن تتزوج بغير المسلم مطلقاً؛ كتابياً كان -من أتباع الكتب السماوية- أم غير كتابي، وسواء كان متديناً بدين أم غير متدين أصلاً، وهذا حكم شرعي قطعي؛ ثابت بالكتاب الكريم، والسنة النبوية، وإجماع الأمة. أما الكتاب: فقول الله تعالى: **{ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ }** [البقرة:

(١) انظر: <https://islamandai.com/>

(٢) انظر: <https://chatgpt.com/>

٢٢١]. قال الإمام الشافعي رضي الله عنه في "الأم" (٥ / ١٦٩، ط. دار المعرفة): "لا يحل لمن لزمه اسم كُفْرٍ نكاح مسلمة حرة ولا أمة بحال أبداً، ولا يختلف في هذا أهل الكتاب وغيرهم من المشركين؛ لأن الآيتين عامتان" اهـ. وقال رضي الله عنه في "أحكام القرآن" (١ / ١٨٩، ط. مكتبة الخانجي): "وإن كانت الآية نزلت في تحريم نساء المسلمين على المشركين - من مشركي أهل الأوثان - فالمسلمات محرمات على المشركين منهم، بالقرآن: بكل حال، وعلى مشركي أهل الكتاب: لقطع الولاية بين المسلمين والمشركين، وما لم يختلف الناس فيه، علمته" اهـ.

وقال الإمام الطبري في "جامع البيان في تأويل القرآن" (٤ / ٣٧٠، ط. مؤسسة الرسالة) في تفسيره لهذه الآية قال: "يعني تعالى ذكره بذلك أن الله قد حرم على المؤمنات أن ينكحن مشركاً كائناً من كان المشرك، ومن أي أصناف الشرك كان، فلا تنكحوهن أيها المؤمنون منهم؛ فإن ذلك حرام عليكم، ولأن تزوجوهن من عبد مؤمن مصدق بالله وبرسوله وبما جاء به من عند الله خير لكم من أن تزوجوهن من حر مشرك ولو شرف نسبه وكرم أصله وإن أعجبكم حسبه ونسبه" اهـ. وقال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٣ / ٧٢، ط. دار الكتب المصرية): "أي: لا تزوجوا المسلمة من المشرك، وأجمعت الأمة على أن المشرك لا يطأ المؤمنة بوجه؛ لما في ذلك من الغضاضة على الإسلام"^(١) اهـ.

• المقارنة بين الأجوبة:

يلاحظ على إجابة **Islamandai** من حيث الصياغة والحكم الفقهي ما يلي:

من حيث الصياغة:

- خلت الصياغة من الألفاظ الفقهية للأجوبة الإفتائية.

(١) انظر: [مذاهب الفقهاء في زواج المسلمة من غير المسلم - دار الإفتاء المصرية](#)

من حيث الحكم الفقهي:

- الاستشهاد بالحديث في غير محله.
- استُخدمت جملة "ولكن من المهم أن نلاحظ أن تفاصيل هذا الحكم وتفسيراته قد تختلف باختلاف المذاهب الفقهية المختلفة" وهو ما يخل بصراحة الحكم ووضوحه.

يلاحظ على إجابة Chat GPT من حيث الصياغة والحكم الفقهي ما يلي:

من حيث الصياغة:

- جاءت الصياغة مرتبة وبصورة سهلة ومبسطة.

من حيث الحكم الفقهي:

- جاءت الصياغة موضحة للحكم الشرعي، وذكر الأدلة عليه دون تنويه على اتفاق العلماء والفقهاء على ذلك.

- لبس الحكم الفقهي بجزئية خرقت إجماع الفقهاء في المسألة وهي: "بعض الفقهاء قد ذكروا استثناءات في حال كان الرجل يعتنق ديناً آخر من أهل الكتاب (اليهودية أو النصرانية)، ولكن هذا يعتبر مقيداً ويعتمد على التفسير المتبع في المدارس الفقهية". وهذا غير صحيح فقهاً.

أما إجابة دار الإفتاء المصرية:

من حيث الصياغة:

- جاءت الفقرات مرتبة وفي صورة سهلة مبسطة للتصور الذهني.

من حيث الحكم الفقهي:

- اشتمل الجواب على الجانب التوعوي والدعوي الإرشادي (في تفصيل الفتوى) وهو ما يميز المفتي لاحتياجه لذلك في بعض المسائل ومع بعض المستفتين.

الفرع الثالث: نماذج من الإجابات في باب المعاملات:

النموذج الأول: ما حكم السمسرة؟

جواب موقع "Islamandai": فيما يتعلق بحكم السمسرة: في الفقه الإسلامي، فإن جواز السمسرة محل خلاف بين علماء المسلمين. ومذهب الجمهور أن السمسرة جائزة في الجملة، بشرط توفر شروط معينة، وهي:

١- ألا يمارس السمسار أي خداع أو غش أو تدليس في المعاملة، وأن لا يكون السمسار قد مارس أي خداع أو غش أو تدليس في المعاملة.

٢- أن تكون أجرة السمسار أو عمولته معقولة ومُتَّفَقًا عليها بين جميع الأطراف المعنية.

٣- يجب أن تكون الصفقة نفسها مقابل سلعة أو خدمة مباحة (حلال)، وألا تنطوي على شيء محظور

(حرام) في الإسلام. ويمكن العثور على أساس جواز السمسرة في الآية القرآنية التالية: {وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا}. [النساء: ٣٥]. تشير هذه الآية إلى أن استخدام وسيط أو سمسار لتسهيل المعاملة أو حل النزاع جائز في الإسلام.

"ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن التفاصيل والأحكام الخاصة بالسمسرة قد تختلف باختلاف الظروف الخاصة وآراء المذاهب الإسلامية المختلفة. من المستحسن دائماً استشارة العلماء المسلمين المطلعين أو الرجوع إلى المصادر الإسلامية الموثوقة للحصول على فهم أشمل لهذا الموضوع"^(١).

جواب موقع "Chat GPT": "السمسرة، أو كما يُطلق عليها أحياناً "الوساطة التجارية"، هي عملية يقوم فيها الشخص بالوساطة بين طرفين لغرض إتمام صفقة معينة مقابل عمولة تدفع له إذا تم إتمام الصفقة بنجاح.

(١) انظر: <https://islamandai.com/>

حكم السمسرة في الإسلام يختلف حسب نوع المعاملة وطبيعة العمل. بشكل عام، إذا كانت السمسرة تتعلق بشيء مشروع ولا تحتوي على محرمات أو تغيير أو خداع، فإنها تكون جائزة. لكن هناك بعض الأمور التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار:

الشرط الأساسي: أن تكون السمسرة على شيء حلال. إذا كانت السمسرة متعلقة ببيع أو شراء شيء محرم (مثل الخمر أو الميسر)، فهذا غير جائز.

العمولة: يجب أن تكون العمولة واضحة ومشروعة. بمعنى أنه يجب أن يكون مقدارها معلومًا للطرفين، ويجب أن لا تكون مفرطة أو مبالغًا فيها بشكل يضر أحد الأطراف.

التحري في المعاملات: لا يجوز للسمسار أن يكون جزءًا من عملية خداع أو غش أو تضليل للطرفين المتعاملين.

لا يجوز للمسلم أن يكون سمسارًا في المعاملات المحرمة أو المساعدة في تسهيل معاملات ربوية أو محظورة شرعًا.

بناءً على هذه المعايير، إذا كانت السمسرة تتم في إطار الشريعة الإسلامية وتتم وفقًا للأخلاقيات التجارية الصحيحة، فإنها تكون جائزة^(١).

جواب موقع مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية: "السَّمْسَرَةُ عبارة عن التَّوسُّط بين البائع والمشتري لتسهيل عملية البيع، وهي جائزة شرعًا طالما كانت السلعة أو ما في معناها حلالًا؛ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((المُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ)) رواه البخاري. وقال الإمام البخاري: "لم يرَ ابن سيرين وعطاء وإبراهيم والحسن بأجر السَّمْسَارِ بَأْسًا". وفي واقعة السؤال وبناءً على ما سبق: فإن السَّمْسَرَةَ حلال شرعًا، أمَّا تحديد

(١) انظر: [/https://chatgpt.com](https://chatgpt.com)

العمولة فهو أمر يخضع للاتفاق بين السَّمَسار ومن كلفه بالبيع أو الشراء، وليس له تحديدٌ مقدّرٌ شرعاً، بشرط البعد عن التدليس والغرر. ومما ذكر يعلم الجواب. والله سبحانه وتعالى أعلم^(١).

• المقارنة بين الأجوبة:

يلاحظ على إجابة **Islamandai** من حيث الصياغة والحكم الفقهي ما يلي:

من حيث الصياغة:

- جاءت الصياغة مرتبة وفي سياق المسألة.

من حيث الحكم الفقهي:

- نص على أن جواز السمسرة محل خلاف بين علماء المسلمين، وهذا غير صحيح.

- جاء الجواب موضحاً للحكم الفقهي إلا أنه كالعادة ذكر جملة "من المستحسن دائماً استشارة العلماء

المسلمين المطلعين، أو الرجوع إلى المصادر الإسلامية الموثوقة للحصول على فهم أشمل لهذا

الموضوع" وهو ما يخل بشروط الفتوى من حيث الوضوح وإفادة الحكم.

يلاحظ على إجابة **Chat GPT** من حيث الصياغة والحكم الفقهي ما يلي:

من حيث الصياغة:

- جاءت العبارات صريحة والفقرات مرتبة في سياق الموضوع.

من حيث الحكم الفقهي:

(١) انظر: العمل بالسمسرة - دار الإفتاء المصرية

- تم الجواب بصورة مبسطة شاملة لشروط الحكم.

أما إجابة دار الإفتاء المصرية:

من حيث الصياغة:

- جاء ترتيب الفقرات مناسباً للسؤال.

- جاءت صياغة الجواب في ألفاظ وفقرات قليلة وافية بالمسألة وموضحة لما يلزمها من شروط.

من حيث الحكم الفقهي:

- اشتمل الجواب على الأدلة الشرعية والشروط المعتمدة عند الفقهاء لجواز السمسرة بألفاظ واضحة بسيطة.

النموذج الثاني: اشتريت سيارة ووجدت بها عيباً ولم أعرفه إلا بعد إتمام الشراء؛ فهل يجوز لي بيعها دون أن أُبين هذا العيب؟

جواب موقع "Islamandai": استناداً إلى مبادئ التعاليم الإسلامية، لا يجوز بيع منتج به عيب معروف دون الإفصاح عنه للمشتري. فهذا يعتبر نوعاً من الخداع المنهي عنه في الإسلام.

قال النبي محمد -صلى الله عليه وسلم-: **الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَنْفَرَقَا أَوْ حَتَّى يَنْفَرَقَا، فَإِنْ صَدَقَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي، وَبَيَّنَّ الْعُيُوبَ وَالصِّفَاتِ -لِلسَّلْعَةِ- بُورِكٌ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا أَوْ كَتَمَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا.** [صحيح البخاري، حديث ١٩٧٣].

وعليه، ففي هذه الحالة يكون التصرف الأخلاقي والصحيح شرعاً في هذه الحالة هو الإفصاح عن العيب للمشتري قبل إعادة بيع السيارة. فإخفاء العيب يعتبر خيانة للأمانة وخيانة للأمانة. من حق المشتري أن يكون على علم بالحالة الحقيقية للمنتج الذي يشتريه.

أنصحك بأن تكون شفافاً بشأن العيب، وأن تمنح المشتري الخيار إما قبول السيارة بسعر عادل أو إعادتها. الحفاظ على الأمانة والنزاهة في المعاملات التجارية مبدأ أساسي في الإسلام^(١).

جواب موقع "Chat GPT": "قال ChatGPT:

بما أنك اكتشفت العيب في السيارة بعد إتمام الشراء، فالأمر يتعلق بمسؤوليتك تجاه الطرف الآخر عند البيع في الإسلام، يجب أن يكون هناك وضوح في المعاملات التجارية، وخاصة في بيع السلع أو الأغراض التي تحتوي على عيوب.

(١) انظر: <https://islamandai.com/>

القاعدة العامة في الفقه الإسلامي هي أنه يجب عليك إعلام المشتري بالعيب الذي في السلعة إذا كنت تعرفه، وهذا ما يُعرف بـ "العيب المخفي" أو "العيب الغش". وذلك لأن الغش في المعاملات محرم في الشريعة الإسلامية. إليك بعض النقاط التي يجب أخذها في الاعتبار:

إذا كان العيب معروفًا لك: فيجب عليك أن تُعلم الشخص الذي ستبيعه، سواء كان هذا العيب كبيرًا أو صغيرًا. هذا من باب الأمانة والنزاهة في البيع.

إذا كنت تباع السيارة دون أن تبين العيب: فإنك قد تكون قد تورطت في بيع غير صحيح من الناحية الشرعية. قد يُعتبر هذا غشًا، وبالتالي يكون التعامل غير جائز.

إذا لم تكن تعلم بالعيب وقت الشراء: فليس عليك إثم، ولكن إذا قررت بيع السيارة، فيجب عليك أن تذكر أن هناك عيبًا إن كنت تعرفه.

نصيحة عملية: من الأفضل أن تكون شفافًا مع المشتري عند البيع، حتى لو لم يكن العيب كبيرًا، لأن ذلك يحفظ حقوق الطرفين ويجعل المعاملة أكثر عدلًا^(١).

جواب موقع مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية: "وبعد؛ فمما تقوم عليه المعاملات في شريعة الإسلام هو التراضي بين البائع والمشتري؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، ولقول سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ)). [أخرجه ابن ماجه]، ومن التراضي نفي الجهالة عن السلعة المفضية إلى المنازعة وخلوها من العيوب. فإذا كانت السيارة التي اشتريتها معيبة بعيب يُنقص من قيمتها، أو يفوت غرضًا من أغراض الانتفاع بها؛ فلا يجوز لك بيعها إلا بعد إظهار عيبها للمشتري؛ لأن إخفاء العيب غش وتدليس وأكل لمال الغير بالباطل وهو حرام شرعًا. وللمشتري الحق في رد السلعة دون رضا البائع إن كان قبل القبض، كما يجوز له

(١) انظر: [/https://chatgpt.com](https://chatgpt.com)

أخذ السيارة مع إسقاط قيمة العيب من الثمن، أو الرد بالعيب مطلقاً بعد القبض؛ لحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((قَضَى أَنْ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)). [أخرجه ابن ماجه] وهو حق ثابت للمشتري قبل القبض وبعده سواء كان البائع عالمًا بالعيب قبل البيع أو جاهلاً به؛ يقول الإمام ابن قدامة -رحمه الله-: "ولا يفتقر الرد بالعيب إلى رضی البائع، ولا حضوره ولا حكم حاكم قبل القبض ولا بعده" [المغني لابن قدامة (٤ / ١١٩)]. وعليه؛ فلا يجوز للسائل بيع السيارة المذكورة إلا بعد إظهار العيب الذي علم به للمشتري، وللمشتري الخيار في إسقاط قيمة العيب من ثمن السيارة، أو الرد بالعيب إن كان قد تم القبض^(١).

• المقارنة بين الأجوبة:

يلاحظ على إجابة Islamandai من حيث الصياغة والحكم الفقهي ما يلي:

من حيث الصياغة:

- جاءت الصياغة مرتبة بطريقة مرنة.

من حيث الحكم الفقهي:

- استخدم لفظ (استناداً إلى مبادئ التعاليم الإسلامية)، والأصل في الأحكام الشرعية أنها تستند إلى الأدلة

التفصيلية.

- كما اشتمل الحكم على النصح والإرشاد الدعوي، ولكن في مسألة تحتاج لبيان أدلة الحكم الشرعية

أكثر.

(١) انظر: <https://www.azhar.eg/fatwacenter/fatwa/ebadat>

يلاحظ على إجابة Chat GPT من حيث الصياغة والحكم الفقهي ما يلي:

من حيث الصياغة:

- جاءت الصياغة مرتبة ومناسبتها للسياق.

من حيث الحكم الفقهي:

- لم يذكر أي أدلة شرعية على سياق المسألة.

أما إجابة مركز الأزهر العالمي:

من حيث الصياغة:

- جاءت الصياغة أكثر انضباطاً من منصات الذكاء الاصطناعي.

- كما جاء ترتيب الفقرات بسيطاً وفق التصور الذهني للمسألة.

من حيث الحكم الفقهي:

- اشتمل الجواب على الأدلة التفصيلية الشرعية، وذكر نُقُولَ الفقهاء في المسألة.

النموذج الثالث:

جواب موقع "Islamandai": "عند العثور على مال أو متاع في الطريق أو الأماكن العامة، هناك

بعض الإرشادات الإسلامية التي ينبغي اتباعها:

١- حاول البحث عن صاحب المال أو المتاع وإعادته إليه. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من

وجد لُقْطَةً فليَعْرِفْهَا سنة)) [رواه البخاري].

٢- إذا لم تتمكن من إيجاد صاحبه، فاحتفظ به وأعلن عنه لمدة عام كامل، حتى يأتي صاحبه ويستلمه.

قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((من وجد لقطه فليعرفها سنة، فإن جاء صاحبها وإلا فهي لك)) [رواه مسلم].

٣- إذا لم يظهر صاحب المال خلال العام، فيمكنك التصرف فيه بما يرضي الله تعالى، مثل التصدق به على الفقراء والمساكين.

٤- احرص على حفظ اللقطة وصيانتها، ولا تستخدمها لنفسك أو تختلس منها شيئاً.

٥- سجل تفاصيل اللقطة وتاريخ العثور عليها، وكن مستعداً لتقديم المعلومات إذا طلبها صاحبها في المستقبل^(١).

جواب موقع "Chat GPT": "إذا وجدت مالاً أو متاعاً في أحد الأماكن العامة، فهناك بعض الأمور

التي يمكنك اتباعها وفقاً للأخلاقيات والقوانين:

التأكد من المفقود: أولاً، تأكد من أن المال أو المتاع فعلاً مفقود وليس ملكاً لك أو لأي شخص قريب منك.

البحث عن صاحبه: حاول أن تبحث عن الشخص الذي فقد المال أو المتاع. يمكنك سؤال الأشخاص في

المكان إذا كانوا قد فقدوا شيئاً.

إبلاغ السلطات: في حالة عدم تمكنك من العثور على صاحب المال أو المتاع، يجب عليك إبلاغ

السلطات المحلية (مثل الشرطة). في بعض البلدان، القانون يتطلب من الشخص الذي يجد شيئاً مفقوداً أن يسلمه إلى الشرطة.

(١) انظر: <https://islamandai.com/>

عدم الاحتفاظ به: من الناحية الأخلاقية، من الأفضل عدم الاحتفاظ بالمال أو المتاع إذا كنت غير متأكد من صاحبه. فإن ذلك قد يُعتبر سرقة.

الانتظار: إذا كنت قد سلمت المال أو المتاع إلى الشرطة أو الجهة المعنية، فإنك غالباً لن تكون ملزماً بأي شيء آخر. وفي بعض الأماكن، إذا لم يطالب أحد بالمال بعد فترة معينة، فقد يتمكن الشخص الذي وجده من الاحتفاظ به قانونياً.

حسن النية: تذكر أن أفعال الخير دائماً تكون في صالح الشخص الذي يقوم بها، وقد تجد الخير يعود إليك في وقت لاحق^(١).

جواب موقع مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية: "اللُّقْطَةُ: هي مال ضائع، يجده الإنسان في الطريق أو في مكان عام دون أن يَعْرِفَ صاحبه، والإنسان الذي أخذها اسمه: المُلْتَقِطُ. ■ التقاط اللُّقْطَةِ جائز إذا أمن المُلْتَقِطُ طمع نفسه فيها، وقدر على التعريف بها. ■ اللُّقْطَةُ أمانة في يد المُلْتَقِطِ لا يباح له تملكها، ويجب أن يَعْرِفَهَا ويبحث عن صاحبها، فإن لم يستطع المُلْتَقِطُ أن يَعْرِفَهَا تركها، أو سلمها للجهات المختصة. ■ إذا كان للُّقْطَةِ قيمة كبيرة، فعلى المُلْتَقِطِ أن يَعْرِفَهَا لمدة عام، وإذا كانت يسيرة؛ فيجوز له أخذها والانتفاع بها بلا تعريف، وضابط اليسر؛ أن تكون زهيدة في عُرْفِ الناس، لا يبحث عنها صاحبها في العادة. ■ التعريف باللُّقْطَةِ يكون بذكر أوصافها في المكان الذي وجدت فيه، وأماكن تجمع الناس، أو عبر الوسائل العامة المختلفة لمدة سنة كاملة، يَعْرِفُهَا في الأسبوع الأول كل يوم، ثم في كل أسبوع مرة ثم في كل شهر مرة. ■ إن مات المُلْتَقِطُ قبل اكتمال التعريف يستكمل الورثة التعريف بها، وإن مات بعد اكتمال التعريف فاللُّقْطَةُ تدخل ضمن الميراث، وعلى الورثة ردها لصاحبها إذا ظهر بعد ذلك. ■ يُسَنُّ للمُلْتَقِطِ الإشهاد على اللُّقْطَةِ صيانةً لها من طمع نفسه،

(١) انظر: [/https://chatgpt.com](https://chatgpt.com)

وحتى تكون معلومة للورثة من بعده. ▪ والملتقط أمين على اللقطة. فإن تلفت، أو ضاعت منه دون إهمال أو تفريط فلا يضمنها. وإن ضيعها بإهمال منه أو تفريط أو استعمال؛ يرد مثلها أو قيمتها لصاحبها إن عرف، فعن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه: ((أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ اللَّقْطَةِ، قَالَ: عَرَفَهَا سَنَةً، ثُمَّ اعْرِفْ وَكَأَنَّهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ اسْتَنْفِقْ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا، فَأَدِّهَا إِلَيْهِ)). [متفق عليه]. ولا يجوز الاتجار في اللقطة، لأن التجارة مظنة الربح أو الخسارة، فإن تاجر فيها الملتقط فهو ضامن لها، وإن زادت بالتجارة يعطي الأصل والزيادة لصاحبها، وله أجره المثل إن احتاجت اللقطة إلى مال في حفظها وصيانتها أو أنفق عليها الملتقط شيئاً، فإنه يأخذ النفقة من صاحبها بعد ردها إليه. ▪ يجوز للملتقط التصدق باللقطة بعد مضي السنة، فإن ظهر صاحب اللقطة بعد ذلك فهو بالخيار، إن شاء أمضى الصدقة، وإلا فله الضمان. ▪ بعد مرور سنة يجوز للملتقط الانتفاع باللقطة، دون أن يملكها، فإن ظهر صاحبها بعد ذلك ردها إليه. ▪ الأماكن المخصصة للمفقودات في الأندية، والجامعات، والمساجد الكبرى، وسائر المرافق، هي أولى مكان لوضع اللقطة فيها، حفظاً لها، وتيسيراً على صاحبها في الوصول إليها^(١).

• المقارنة بين الأجوبة:

يلاحظ على إجابة Islamandai من حيث الصياغة والحكم الفقهي ما يلي:

من حيث الصياغة:

- جاءت الصياغة مرتبة على سياق الإرشاد والنصح.

من حيث الحكم الفقهي:

(١) انظر: <https://www.azhar.eg/fatwacenter/fatwa/ebadat>

- تمت صياغة الجواب في اعتبارها آداباً دينية وليست أحكاماً شرعية.

- جاءت الصياغة خالية من الألفاظ والأحكام الشرعية.

يلاحظ على إجابة Chat GPT من حيث الصياغة والحكم الفقهي ما يلي:

من حيث الصياغة:

- جاءت الصياغة مرتبة على سياق الإرشاد والنصح.

من حيث الحكم الفقهي:

- تمت صياغة الجواب في اعتبارها آداباً دينية وليست أحكاماً شرعية.

- جاءت الصياغة خالية من الألفاظ والأحكام الشرعية.

أما إجابة مركز الأزهر العالمي:

من حيث الصياغة:

- جاءت الصياغة أكثر انضباطاً من منصات الذكاء الاصطناعي.

- كما جاء ترتيب الفقرات بسيطاً وفق التصور الذهني للمسألة.

من حيث الحكم الفقهي:

- اشتمل الجواب على الأدلة التفصيلية الشرعية، مع التوجيه الدعوي والتوعوي بالنصح والإرشاد.

المطلب الثالث: بيان مدى انضباط إجابات الذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بالفتاوى السابقة

إذا تمعنا في صياغة الفتاوى السابقة وقارنا بين صياغة مواقع الذكاء الاصطناعي وبين صياغة "دار الإفتاء المصرية" و"مركز الأزهر العالمي للفتوى" للإجابات الإفتائية، فنجد التالي:

أولاً: جل صياغة الذكاء الاصطناعي غير شافية للمستفتي، حيث إنها لا تختار له ما يناسبه من الآراء الفقهية، ولا تحدد له كيفية التعامل مع الفتوى، فجميع الإجابات الإفتائية لمواقع الذكاء الاصطناعي هي بمثابة جمع للآراء الفقهية في ذات السؤال فقط لا غير.

وذلك بخلاف الإجابات الإفتائية لدار الإفتاء المصرية وموقع مركز الأزهر العالمي للفتوى، فإننا نلاحظ بوضوح أن صياغة فتاويها موجهة لذات السائل ومختارة له ومحددة لما يناسبه من الآراء الفقهية في ذات السؤال والمسألة، وذلك ما قرره العلماء حول معنى الفتوى إذ عرفوها بأنها: "الإخبار عن حكم الله في إلزام أو إباحة"^(١).

ثانياً: الأغلب على صياغة الذكاء الاصطناعي أنها لا تتعامل مع المستفتي بشكل خاص، علماً بأن القاعدة الإفتائية تقتضي "أن كل مستفتٍ هو واقعة عين بحالها"، حيث إن الفتوى تختلف وتتنوع بحسب حال المستفتي، وهو ما يؤثر بشكل ظاهر في اختلاف الفتوى من مستفتٍ لمستفتٍ آخر في ذات السؤال والمسألة.

بينما يظهر ذلك بوضوح في الإجابات الإفتائية لدار الإفتاء المصرية ومركز الأزهر العالمي للفتوى، فصياغة الإجابات الإفتائية تقرر حال المستفتي وظروفه أولاً، فيكون حال المستفتي هو من أهم مرتكزات صياغة الإجابات الإفتائية.

(١) انظر: الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، للقرافي (ص ٣٣) ط ١: مكتب المطبوعات الإسلامية- سوريا ٢٠٠٩ م.

ثالثاً: جل صياغة الذكاء الاصطناعي غير وافية، فإن من أهم اعتبارات الفتوى اعتبار المفتي لحال السائل ومذهب بلده التي يعيش فيه؛ حتى لا تؤدي الفتوى إلى مخالفة المذهب المتبع بين المسلمين في بلد ما، ويصبح بذلك المستفتي شاذاً من الجماعة، مخالفاً لما يكتنفه من ظروف وأحوال أخرى، والتي هي عين المقاصد الشرعية من رفع الحرج وجلب المصلحة لعامة المسلمين وخاصتهم.

وذلك ما قرره الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله- بقوله: "لا ينبغي للرجل أن ينصب نفسه للفتوى حتى يكون فيه خمس خصال:....، ٥- معرفة الناس"^(١)، أي معرفة أحوال المجتمع التي يعيش فيه السائل.

بينما ينجلي ذلك في صياغة الإجابات الإفتائية لدار الإفتاء المصرية وموقع مركز الأزهر العالمي للفتوى، فنجد صياغة الفتاوى تقوم على عدة اعتبارات من أهمها اعتبار ما يحيط بالمستفتي من ظروف وأحوال، ليس ذلك فحسب بل اعتبار الاختيارات الفقهية للبلدان الإسلامية أيضاً، تحقيقاً لمبدأ الجماعة ووحدة صف المسلمين وعدم إضعاف وحدتهم أو تفرقة آرائهم.

(١) انظر: إيطال الحيل، لابن بطة (ص ٨٠-٨١).

الخاتمة

إنَّ التَّطَوُّرَ الهائلَ الذي يشهدهُ العالمُ في وسائلِ الذِّكَاةِ الاصطناعيِّ -والذي اجتاحتْ كافةَ مجالاتِ الحياةِ، من صحَّةِ، وتعليمِ، وصناعةِ، وزراعةِ، وحتى العلومِ الشرعيَّةِ- قد بلغَ حدًّا أصبحت فيه إمكانيةُ استبدالِ العنصرِ البشريِّ بالآلةِ والرُّبوتِ الاصطناعيِّ أمرًا واقعيًّا في كثيرٍ من المجالاتِ، ولا سيَّما المجالَ الإفتائيِّ، الذي يُعدُّ من أهمِّ أُسُسِ الدِّينِ في حياةِ الفردِ والمجتمعِ المسلمِ.

ففي كلِّ لحظةٍ يتعرَّضُ فيها الفردُ أو المجتمعُ إلى نازلةٍ أو واقعةٍ، يسعى إلى معرفةِ حكمِها الشرعيِّ؛ ليستقيمَ سلوكه، وتخلصَ عبادتهُ لله عزَّ وجلَّ. وقد عرضَ هذا البحثُ صورةً مُصغَّرةً من هذا التطوُّرِ، من خلالِ عرضِ نماذجٍ من صياغةِ الإجاباتِ الإفتائيَّةِ الصَّادرةِ عن مواقعِ الذِّكَاةِ الاصطناعيِّ، ومقارنتها بالإجاباتِ الإفتائيَّةِ الصَّادرةِ عن "دار الإفتاء المصرية ومركز الأزهر العالمي للفتوى"، وذلك وفق معاييرٍ وأُسُسٍ منهجيَّةٍ تراعي ضوابطَ الفتوى وأصولها.

وقد أسفرتِ الدِّراسةُ عن عددٍ من النتائجِ، من أبرزها:

(١) أنَّ تدخلَ الذِّكَاةِ الاصطناعيِّ في مجالِ المؤسَّساتِ الإفتائيَّةِ يُعدُّ أمرًا عصريًّا، يواكبُ التطوُّرَ الهائلَ الذي يشهدهُ العالمُ في هذا المجالِ التقنيِّ.

(٢) تبيَّنَ أنَّه لا يمكنُ الاعتمادُ على الذِّكَاةِ الاصطناعيِّ -بشكلٍ مُنفردٍ- في إصدارِ الفتوى؛ إذ إنه ليسَ إلاَّ برنامجًا يعتمدُ على مخزونٍ معلوماتيٍّ مُجرَّدٍ، يُنتجُ الفتوى بناءً على معطياتٍ محفوظةٍ، دونَ نظرٍ إلى القواعدِ العامَّةِ للفقهِ والأصولِ، والتي تُقرَّرُ أنَّ لكلِّ حالةٍ فتيا خاصةً، يستحضرُ فيها المُفتي ظروفَ السائلِ وأحواله.

(٣) لا يستطيع الذكاء الاصطناعي أن يتعامل مع المسائل الفقهية المستحدثة، التي ليس لها سوابق فقهية محفوظة في قاعدة بياناته؛ لأن مثل هذه المسائل تتطلب عقلاً فقهياً مدركاً، وملكة اجتهادية.

(٤) يعجز الذكاء الاصطناعي - مهما بلغ مخزونه المعلوماتي - عن التمييز بين المذاهب الفقهية المختلفة، ومراعاة ذلك عند إصدار الفتوى، بخلاف المفتي البشري الذي يستطيع - من خلال المناقشة - أن يحدد مذهب السائل، ومشربه الفقهية المعتمد في بيئته، فيقدم له الفتوى التي تحافظ على وحدة الأمة ونسيجها، دون إثارة للخلاف.

(٥) إن كثيراً من الفتاوى تحتاج إلى مراجعة قصد السائل ونيتته، كما في مسائل الطلاق - وقوعاً أو عدماً - والتي تتطلب من المفتي فهماً لنية المطلق ولفظه، وغير ذلك من الملابس التي تؤثر تأثيراً بالغاً في الحكم الشرعي.

وفي ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، يوصي بما يأتي:

(١) ضرورة تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي في المجال الإفتائي، من خلال تغذيتها المستمرة بمواد فقهية وأصولية دقيقة، ومستجدات الواقع المعاصر، وربطها بمنظومات معرفية تراعي مقاصد الشريعة، وظروف السائلين.

(٢) أهمية إخضاع منصات الذكاء الاصطناعي التي تقدم إجابات إفتائية لإشراف مؤسسي مباشر من الجهات الرسمية المعتمدة، كمراكز الفتوى بدور الإفتاء، و"مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية"، لضمان انضباط المخرجات وصحة المنهج.

٣) منع الاعتماد الكامل أو المنفرد على الذكاء الاصطناعي في إصدار الفتوى دون تدخل العنصر البشري المؤهل شرعياً، لما للفتوى من خصوصية علمية، وما يلزمها من استحضار مقاصد، وأحوال، وظروف تختلف من سائل لآخر.

٤) التأكيد على أن الذكاء الاصطناعي لا يصلح لإصدار الفتاوى المُستحدثة أو المسائل الاجتهادية الجديدة، التي تحتاج إلى عقل اجتهادي راجح، ومَلَكة فقهية، وفهم معمق للسياق الزماني والمكاني والاجتماعي.

٥) العمل على إنشاء منصات إفتائية متخصصة قائمة على الذكاء الاصطناعي، تكون بإشراف مباشر من كبار العلماء والهيئات الفقهية المعتبرة، لضبط منهجية الجواب الشرعي، وتصحيح الانحرافات الخفية التي قد تطرأ على البرمجية من غير قصد.

٦) دعوة المراكز الأكاديمية والبحثية إلى تنظيم مؤتمرات علمية ودورات تدريبية مشتركة بين علماء الشريعة وخبراء الذكاء الاصطناعي؛ لوضع إطار معرفي ومنهجي يُنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في المسائل الشرعية.

٧) إطلاق برامج علمية متخصصة لتدريب طلاب الشريعة على تقنيات الذكاء الاصطناعي، وطلاب الهندسة والمعلوماتية على مبادئ الفقه ومقاصد الشريعة، لإيجاد جيل وسطي يجمع بين الخبرة التقنية والفهم الشرعي.

٨) ضرورة بيان الضوابط الأخلاقية والدينية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الديني، ومنع أي تطبيقات تحرف النصوص، أو تخالف الإجماع، أو تُثير الشبهات والبلبله بين المسلمين.

٩) التأكيد على خصوصية الفتوى باعتبارها خطاباً شرعياً فردياً لا يفصل عن مقاصد الشريعة، وظروف السائل، والواقع الاجتماعي والديني المحيط به، مما يجعل الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة لا بديلاً عن المفتي.

١٠) حث المجامع الفقهية وهيئات كبار العلماء على إصدار فتاوى ومواثيق تنظيمية تحدد حدود استعمال الذكاء الاصطناعي في المجال الشرعي، وتمنع مخاطره المحتملة، وترشد إلى مجالاته المباحة.

١١) نوصي دار الإفتاء المصرية، بما لها من ريادة مرجعية ومكانة علمية، بمواصلة جهودها في تطوير المنصات الرقمية، والعمل على توسيع مجال استخدام الذكاء الاصطناعي في خدمة الفتوى، على أن يتم تحت إشراف شرعي مباشر يضمن الانضباط بالضوابط الفقهية والأخلاقية. وندعو إلى تكوين فرق علمية متخصصة من الفقهاء والتقنيين، تقوم بإعداد قاعدة بيانات فقهية مرجعية منضبطة، تكون الأساس الذي تعتمد عليه حواريات الإفتاء في التطبيقات الذكية، مع إنشاء وحدات بحثية تعنى بمتابعة تطور الذكاء الاصطناعي وتقييم أثره على الفتوى، والتصدي لأي انحراف أو خلل معرفي قد يظهر في هذا المسار.

ثبت المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- ١- أبرز ١٠٠ أداة للذكاء الاصطناعي، ط١: الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي
٢٠٢٤م.
- ٢- إبطال الحيل، لابن بطة، ط١: مؤسسة الرسالة- بيروت ١٩٩٦م.

- ٣- الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، للقرافي، ط ١: مكتب المطبوعات الإسلامية - سوريا ٢٠٠٩م.
- ٤- الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله، آلان بونيه، ترجمة علي صبري، ط ١: عالم المعرفة ١٩٩٠م.
- ٥- الفتوى عن طريق الذكاء الاصطناعي بين الإقدام والإحجام، لمى صالح المنصور، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، العدد التاسع الإصدار الثاني، المجلد الأول، ٢٠٢٤م.
- ٦- ماهية الذكاء الاصطناعي ومجالات استخداماته الأمنية، فايق عوضين، المجلة الجنائية القومية (م ٦٥ عدد ١ / ٢٠٢٣م).
- ٧- المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، يحيى دهشان، مجلة الشريعة والقانون بالإمارات (م ٣٤، ع ٨٢، ٢٠٢٠).
- ٨- مقدمة لدراسة الفقه الإسلامي ونظرياته العامة، د. محمد كمال الدين إمام، ط ١: دار المطبوعات الجامعية - مصر ٢٠١٢م.

المراجع الأجنبية:

- ٩- Andreas Kaplan; Michael Haenlein Siri Siri in my Hand who's the Fairest in the Land? On the Interpretations Illustrations and Implications of Artificial Intelligence Business Horizons

Artificial intelligence (AI) Definition Examples Types -١٠

Applications Companies Facts، الموسوعة البريطانية، ٦ يونيو، ٢٠٢٤.

[/https://islamandai.com](https://islamandai.com) -١١

[/https://chat.deepseek.com](https://chat.deepseek.com) -١٢

<https://www.dar.alifta.org> -١٣

<https://www.azhar.eg/fatwacenter/fatwa/ebadat> -١٤